

Distr.: General
12 August 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ٦٩ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

حالة اتفاقية حقوق - الطفل**

تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ١٥٧/٦٩، أن يقدم إليها في دورتها السبعين تقريراً يتضمن معلومات عن حالة الاتفاقية والمسائل التي تناولها القرار، مع التركيز على الحق في التعليم. وينظر هذا التقرير في التقدم المحرز، إلى جانب ما تبقى من تحديات وثرعات في تنفيذها فيما يتعلق بإعمال حق الأطفال في التعليم. ويقدم التقرير عدداً من المقترحات بشأن السبل الكفيلة بإعمال هذا الحق الأساسي من حقوق الإنسان للأطفال.

* A/70/150

** تأخر تقديم التقرير.



الرجاء إعادة استعمال الورق

110915 100915 15-12577 (A)



أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ١٥٧/٦٩، أن يقدم إليها في دورتها السبعين تقريراً عن حالة اتفاقية حقوق الطفل والمسائل التي تناولها القرار، مع التركيز على الحق في التعليم. ويُقدّم هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

ثانياً - حالة اتفاقية حقوق الطفل

٢ - في ١ تموز/يوليه ٢٠١٥، كانت ١٩٥ دولة قد صدقت على اتفاقية حقوق الطفل^(١) أو انضمت إليها. وانضم جنوب السودان إلى الاتفاقية في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وهناك دولتان لم تنضما إلى الاتفاقية بعد، وهما الصومال^(٢) والولايات المتحدة الأمريكية.

٣ - وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٥، كانت ١٥٩ دولة قد صدّقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة^(٣)، أو انضمت إليه، بينما صدقت ١٦٩ دولة على البروتوكول الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية^(٤)، أو انضمت إليه.

٤ - وبالإضافة إلى ذلك، وحتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٥، كانت ١٧ دولة قد صدقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات^(٥).

ثالثاً - تقديم التقارير بموجب اتفاقية حقوق الطفل

٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت لجنة حقوق الطفل دوراتها من السابعة والستين إلى التاسعة والستين.

٦ - وحتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٥، كانت اللجنة قد تلقت تقارير أولية من جميع الدول الأطراف إلا دولتين، هما تونغا وناورو. واستعرضت اللجنة جميع التقارير الأولية التي قدمت إليها. وتلقت اللجنة ما مجموعه ٦٤٣ تقريراً عملاً بالمادة ٤٤ من الاتفاقية.

(١) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1577, No. 27531.

(٢) صدق الصومال على الاتفاقية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وستكتمل عملية التصديق على الاتفاقية بإيداع صكوك التصديق لدى الأمم المتحدة.

(٣) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2173, No. 27531.

(٤) المرجع نفسه، vol. 2171، No. 27531.

(٥) قرار الجمعية العامة ١٣٨/٦٦، المرفق.

٧ - وعلاوة على ذلك، تلقت اللجنة ١٠٣ تقارير وتقريراً دورياً ثانياً واحداً في إطار البروتوكول الاختياري للاتفاقية بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، و ٩١ تقريراً وتقريراً دورياً ثانياً واحداً في إطار البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.

٨ - وستقدم رئيسة اللجنة تقريراً شفويًا عن أعمال اللجنة إلى الجمعية العامة وستتحدث مع الجمعية العامة في دورتها السبعين، سعيًا لتعزيز التواصل بين الجمعية واللجنة، وذلك وفقا للقرار ١٥٧/٦٩.

رابعاً - أعمال حق جميع الأطفال في التعليم

ألف - حق الأطفال في التعليم كحق من حقوق الإنسان

٩ - تعبر المادتان ٢٨ و ٢٩ من الاتفاقية عن حق الطفل في التعليم، وتدعمه حقوق الإنسان الأخرى المعترف بها دولياً، كتلك الواردة في المادة ١٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمادة ١٠ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والمادة ٢٤ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتدعو اتفاقية حقوق الطفل الدول الأطراف إلى جعل التعليم الابتدائي إلزامياً ومتاحاً مجاناً للجميع على أساس تكافؤ الفرص (المادة ٢٨). وتدعو الاتفاقية تلك الدول أيضاً إلى توفير التعليم الثانوي، سواء العام أو المهني، وإتاحته لجميع الأطفال، وإلى جعل التعليم العالي متاحاً للجميع، وإلى اتخاذ تدابير لتشجيع الحضور المنتظم في المدارس والتقليل من معدلات ترك الدراسة. وتحدد المادة ٢٩ من الاتفاقية الأهداف الرئيسية للتعليم، التي تشمل تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته؛ واحترام حقوق الإنسان؛ واحترام ذوي الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمه الخاصة؛ وإعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر؛ وتنمية احترام البيئة الطبيعية. ويسترشد الحق في التعليم بمبادئ عدم التمييز الأساسية المنصوص عليها في الاتفاقية (المادة ٢)؛ ومصالح الطفل الفضلى (المادة ٣)؛ وحق الطفل في الحياة والبقاء والنمو (المادة ٦)؛ وحق الطفل في التعبير عن آرائه وإيلاء تلك الآراء الاعتبار الواجب (المادة ١٢).

١٠ - وسعى عدد من الالتزامات السياسية العالمية إلى دفع خطى التقدم المحرز في توفير فرص الحصول على التعليم للجميع، على أساس المساواة. ففي إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢) عقدت الدول الأعضاء العزم على أن تكفل، بحلول عام ٢٠١٥، أن يتمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، وأن يتمكن الأولاد والبنات من الالتحاق بجميع مستويات

التعليم على قدم المساواة (الهدف ٢)، وأن تزيل التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويُفضّل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وبالنسبة إلى جميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥ (الهدف ٣)^(٦). وفي إطار عمل داكار (لعام ٢٠٠٠)، الذي تقود تنفيذه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، حُددت ستة أهداف لكي تحققها جميع البلدان بحلول عام ٢٠١٥، وهي أهداف حشدت مزيداً من الجهود لتعزيز أعمال الحق في التعليم وجمع بيانات جديدة ووضع أطر لرصد التقدم المحرز في مجال التعليم على الصعيد العالمي^(٧). وقد أدت هذه الجهود مجتمعة إلى إحراز تقدم جدير بالذكر لصالح الأطفال، ولا سيما في زيادة فرص حصولهم على التعليم والتقليل من الفوارق بين الجنسين.

١١ - واعتمد إعلان إنشيون^(٨) في أيار/مايو ٢٠١٥ خلال منتدى التعليم العالمي الذي نظّمته اليونسكو بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والبنك الدولي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويحدد الإعلان رؤية للتعليم على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة يؤكد فيها مجدداً على تعهد البلدان والمجتمع الدولي بالعمل من أجل وضع جدول أعمال واحد جديد يكون شاملاً وطموحاً وواعداً فلا يُترك أحد بدون تعليم، وذلك إدراكاً من تلك البلدان للحاجة الماسة إلى ذلك. وسيُنفَّذ إعلان إنشيون بتطبيق إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠، وستعتمد من أجل تنفيذه خريطة طريق لفائدة الحكومات بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

١٢ - وتتجسد هذه الرؤية الجديدة في الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها، وهو "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع" وفي الغايات المحددة في إطاره، وهي رؤية نابعة من إطار إنساني للتعليم والتنمية يستند إلى حقوق الإنسان ومبادئ الكرامة؛ والعدالة الاجتماعية؛ والإدماج؛ والحماية؛ والتنوع الثقافي واللغوي والإثني؛ والاشتراك في المسؤولية والمساءلة. ويؤكد إعلان إنشيون مجدداً على أن التعليم صالح عام وحق أساسي من حقوق الإنسان وأساس يُستند إليه لضمان إنفاذ الحقوق الأخرى. ويرمي الإعلان أيضاً إلى الوفاء بالالتزامات التي لم تُنفَّذ بالكامل بعد في مجالات مثل توفير التعليم الابتدائي الجيد للجميع والتعليم الثانوي لجميع البنين والبنات.

(٦) انظر www.un.org/millenniumgoals/.

(٧) انظر www.unesco.org/new/en/education/themes/leading-the-international-agenda/education-for-all/efa-goals/.

(٨) انظر <https://en.unesco.org/world-education-forum-2015/incheon-declaration>.

باء - الحق في التمتع بإمكانية الحصول على التعليم

التعليم الابتدائي والثانوي

١٣ - تجسيدا لما جاء في المادة ٢٨ من اتفاقية حقوق الطفل، ينص إطار عمل دكاكار، الذي اعتمده منتدى التعليم العالمي في عام ٢٠٠٠، على أن يكون التعليم الابتدائي إلزاميا ومتاحا ومجانيا للجميع. ويكون التعليم الثانوي، بما في ذلك التعليم الفني والمهني، متاحا للجميع وبكل الوسائل المناسبة، ولا سيما من خلال الأخذ تدريجيا بمجانية التعليم^(٩). وتشمل الأبعاد الرئيسية المتداخلة لمفهوم إتاحة التعليم، انطلاقا من كونه مفهوما يتصل بالتعليم بجميع أشكاله ولا سيما الابتدائي والثانوي، عدم التمييز، بحكم القانون وبحكم الواقع، وبخاصة عدم التمييز بحق الفئات المحرومة؛ وإمكانية الوصول المادي؛ وإمكانية الوصول الاقتصادي^(١٠). ويرمي إعلان إنشيوين إلى تعزيز إمكانية الانتفاع بفرص التعليم من خلال الالتزام بتوفير ١٢ عاما من التعليم الابتدائي والثانوي الجيد المنصف المجاني الممول من الأموال العامة من أجل تحقيق نتائج التعلم الملائمة^(١١).

١٤ - ونتيجة للجهود العالمية الرامية إلى إلحاق جميع الأطفال بالتعليم الابتدائي، ارتفعت النسبة المئوية للأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية في المناطق النامية من ٨٣ في المائة إلى ٩٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٢^(١٢)، ويُتوقع أن تصل إلى ٩٣ في المائة في عام ٢٠١٥^(١٣). وقد تحققت أكبر المكاسب في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (حيث ارتفعت تلك النسبة من ٥٩ في المائة إلى ٧٩ في المائة بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠١٢) وفي جنوب وغرب آسيا (من ٧٨ في المائة إلى ٩٤ في المائة خلال الفترة نفسها). ويعني هذا أن عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس قد انخفض، رغم أن هناك ما يقدر بنحو ٥٨ مليون طفل غير ملتحق بمدرسة. وقد ارتفعت أيضا نسبة الالتحاق بالمرحلتين الدنيا والعليا من التعليم الثانوي منذ عام ١٩٩٩^(١٤).

(٩) انظر لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٣، بشأن الحق في التعليم (المادة ١٣ من الاتفاقية)، الفقرتان ١٤ و ٤٤.

(١٠) المرجع نفسه، الفقرة ٦ (ب).

(١١) انظر <https://en.unesco.org/world-education-forum-2015/incheon-declaration>.

(١٢) تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٤ (الأمم المتحدة، نيويورك).

(١٣) انظر اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠-٢٠١٥: الإنجازات والتحديات (باريس، ٢٠١٥).

(١٤) المرجع نفسه.

١٥ - ومن أهم العوامل التي أدت إلى زيادة الطلب على التعليم الثانوي، ارتفاع معدل إتمام التعليم الابتدائي في العديد من البلدان. فعلى الصعيد العالمي، ارتفع معدل إتمام المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي بنسبة ٦٦ في المائة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، وأحرز أكبر تقدم في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. ويتسم تعليم البنات أيضا بأهميته المحورية في استدامة التغيير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي^(١٥). وتزداد حدة التفاوت بين الجنسين بصورة خاصة في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، فمن المتوقع ألا يحقق إلا نحو ٥٦ في المائة من البلدان المساواة بين الجنسين في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي بحلول عام ٢٠١٥. ويصعب على الفتيات بوجه خاص الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى المرحلتين الدنيا والعليا من التعليم الثانوي. فالتمييز القائم على نوع الجنس والأعراف الاجتماعية متغلغلة في المجتمعات، وتسهم في منع الفتيات من الحصول على التعليم الثانوي الجيد. ومن أبرز الآليات العالمية المرتبطة بتحقيق المساواة بين الجنسين الشراكة المقامة بين أصحاب المصلحة المتعددين والمعروفة باسم مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات، التي ساهم برنامجها الدعوي في مجال السياسات العامة في التوعية لأهمية تعليم البنات والتي كان لها دور، بالتعاون مع الشراكة العالمية من أجل التعليم، في إدراج المساواة بين الجنسين في الخطط والسياسات المنفذة في قطاع التعليم.

١٦ - ولا تزال البراهين تشير إلى أن التهميش يزيد أوجه عدم المساواة ويشكل عائقا أمام الحصول على التعليم. وفي الوقت الراهن، يزيد احتمال عدم ذهاب أفقر أطفال العالم إلى المدرسة بأربعة أضعاف عن أغنى أطفال العالم، ويزيد احتمال عدم إتمامهم الدراسة الابتدائية بخمسة أضعاف^(١٦). ففي بعض البلدان الأفريقية، على سبيل المثال، يمول الآباء والأمهات الذين يعيشون في أفقر المجتمعات المحلية الريفية تعليم أطفالهم بأنفسهم في كثير من الأحيان (حيث يدفعون حصة كبيرة من مرتبات المعلمين)، في حين يستفيد أولئك الذين يعيشون في المناطق الحضرية الأفضل حالا من المعلمين الممولين حكوميا^(١٧). وشملت العوامل الرئيسية التي ساهمت في زيادة الحصول على التعليم الابتدائي إلغاء الرسوم المدرسية، وزيادة الطلب من خلال التحويلات النقدية، وتنفيذ برامج التغذية المدرسية، وزيادة ما هو متاح من مدارس وفصول دراسية، والاستثمار في الصحة والهياكل الأساسية.

(١٥) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=16087&LangID=E.

(١٦) اليونسيف، *The investment case for education and equity* (نيويورك، ٢٠١٥).

(١٧) البنك الدولي *Six steps to abolishing primary school fees: operational guide, school fee abolition initiative* (Washington, D.C., 2009), p. 41.

١٧ - وأحرز كذلك تقدم في الجهود الرامية إلى القضاء على أوجه التفاوت في فرص حصول الفتيات على التعليم، وقاربت جميع المناطق تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٢^(١٨). وعلى سبيل المثال، تغلبت أفغانستان، بوصفها البلد الذي احتل المرتبة الأدنى في التحاق الفتيات بالمدارس، على العقبات الرئيسية أمام زيادة نسبة الالتحاق بالمدارس من أقل من ٤ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٨٧ في المائة في عام ٢٠١٢^(١٩). وفي هذه الحالة، تبين أن إلغاء الرحلات الطويلة إلى المدارس عن طريق إنشاء مدارس على مستوى القرى في المناطق الريفية من بين العوامل الرئيسية التي أدت إلى زيادة فرص حصول الفتيات على التعليم^(٢٠). غير أن استبقاء الطلاب لا يزال يشكل عائقا كبيرا أمام المساواة بين الجنسين، وهو يتجلى في أوجه تفاوت أوسع نطاقا وأكثر تنوعا في التعليم الثانوي^(٢١)، حيث كثيرا ما تصبح حوادث العنف، والاعتداء الجنسي، وزواج الأطفال، وعمل الأطفال، والمعايير الاجتماعية القائمة على نوع الجنس أكثر بروزا^(٢٢).

١٨ - والشمولية هي مبدأ أساسي من مبادئ التعليم الجيد ويمكن أيضا أن تكون عاملا محددًا رئيسيًا لقدرة الطفل على الوصول إلى المرافق التعليمية. ويعترف التعليم الذي يسهل الحصول عليه بالاحتياجات المختلفة للأطفال ووليبيها، بما في ذلك احتياجات الأطفال الأكثر تهميشًا. فالأطفال ذوو الإعاقة، على سبيل المثال، يمكن أن يواجهوا عددا من العوائق التي تحول دون حصولهم على التعليم، مثل العوائق المادية، والتشريعات التمييزية، والقصور في فهم إعاقاتهم، والوصم الاجتماعي^(٢٣). ووفقا لبعض التقديرات، فإن ما يقرب من ٩٠ في المائة من الأطفال ذوي الإعاقة في أفريقيا غير ملتحقين بمدارس في الوقت الراهن^(٢٤).

(١٨) انظر تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٤، الصفحات ٢٠-٢٣.

(١٩) انظر، اليونسكو، *Education for All Global Monitoring Report, Education for All 2000-2015*، (انظر الحاشية ١٣).

(٢٠) انظر: Dana Burde and Leigh Linden, "Bringing education to Afghan girls: a randomized controlled trial of village-based schools," in *American Economic Journal: Applied Economics*, vol. 5, No. 3 (July 2013).

(٢١) انظر، اليونسكو، *Education for All Global Monitoring Report, Education for All 2000-2015* (انظر الحاشية ١٣)، الصفحات ١٦٠-١٦٣.

(٢٢) انظر A/HRC/26/22.

(٢٣) اليونيسيف، *Children and young people with disabilities fact sheet* (New York, May 2013).

(٢٤) انظر، اليونيسيف، *The investment case for education and equity* (نيويورك، ٢٠١٥).

ولمعالجة هذه المسألة، شرعت بعض البلدان في تنظيم تدريب للمعلمين من أجل دعم إدماج الأطفال ذوي الإعاقة في الفصول الدراسية العادية^(٢٥).

١٩ - ودأبت لجنة حقوق الطفل على التشديد على ضرورة أن تتخذ الدول تدابير إيجابية ترمي إلى معالجة أوجه التفاوت في الحصول على التعليم للفئات المهمشة والضعيفة. وهذا أمر بالغ الأهمية، لأن الأدلة تشير إلى أنه إذا استمرت الاتجاهات السائدة مؤخرا، فلن يتحقق تعميم إكمال المرحلة الابتدائية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على سبيل المثال، إلا في عام ٢٠٦٩ لأفقر الفتيان وعام ٢٠٨٦ لأفقر الفتيات^(٢٦). وسلط المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم أيضا الضوء على الحاجة إلى أن يكون الحق في التعليم قابلا للإنفاذ قانونا على الصعيد الوطني لجعل إعماله أكثر فعالية.

الأطفال غير الملتحقين بالمدارس ونماذج التعليم البديلة

٢٠ - تشير التقديرات إلى أن ٥٨ مليون طفل في سن الدراسة الابتدائية غير ملتحقين بالمدارس، ويعيش ما يقرب من ٥٠ في المائة منهم في مناطق متضررة من النزاع، مع أن هذه المناطق لا يقطنها سوى ٢٢ في المائة من الأطفال الذين هم في سن الدراسة الابتدائية في العالم^(٢٧). ويكتسي الحفاظ على إتاحة التعليم للأطفال في البيئات المتضررة من النزاعات أهمية بالغة، خاصة وأن العواقب وخيمة للغاية. ففي الجمهورية العربية السورية، على سبيل المثال، أدى فقدان أكثر من ٣ ملايين طفل إمكانية الحصول على التعليم، وعدم قدرة آلاف آخرين على الالتحاق بالمدارس، إلى صدور تحذيرات من إمكانية ضياع جيل بأكمله^(٢٨). بل قد يكون عدم حصول الأطفال في المناطق المتضررة من النزاع على التعليم عاملا في تفاقم العنف^(٢٩).

٢١ - وقد اعتمدت في المنتدى العالمي للتربية، الذي عقد في داكار في عام ٢٠٠٠، ستة أهداف ترمي إلى ضمان حصول جميع الأطفال والشباب والكبار على تعليم جيد. وقد جرى تناول هذا الأمر بمزيد من التفصيل في إطار عمل داكار. ومنذ عام ٢٠٠٠، اعترف

(٢٥) انظر www.savethechildren.org.uk/sites/default/files/docs/making-schools-inclusive_1.pdf.

(٢٦) www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/ED/GMR/images/2014/day_of_african_child.pdf.

(٢٧) انظر تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٤ (منشورات الأمم المتحدة، نيويورك)، الصفحات ١٦-١٩.

(٢٨) اليونيسيف، "No lost generation: protecting the futures of children affected by the crisis in Syria" (New York, January 2014).

(٢٩) انظر مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام، *Peace dividends and beyond: contributions of administrative and social services to peacebuilding* (New York, 2012).

بالتعليم في حالات الأزمات والطوارئ كميدان جديد في أهداف توفير التعليم للجميع واعترفت به أيضا الجمعية العامة^(٣٠). وأنشأت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية التي حضرت المنتدى الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ، التي أصبحت شبكة واسعة من المنظمات والأفراد العاملين في أكثر من ١٧٠ بلدا. وشكلت المعايير الدنيا للتعليم في حالات الطوارئ التي وضعتها الشبكة تقدما رئيسيا، واستمرت عملية وضعها لمدة سنة في عام ٢٠٠٣، وساهم فيها نحو ٢٥٠ فردا وأكثر من ٥٠ بلدا^(٣١). وكان من أهم التطورات المتصلة بالتعليم في حالات الطوارئ نهج المجموعات الذي اتبعته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والذي يعزز تنسيق استجابة قوية في مجال التعليم^(٣٢). وعلى الصعيد العالمي، تركز وحدة مجموعة التعليم والفريق العامل لمجموعة التعليم على تعزيز القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها والتعافي منها، أما على الصعيد القطري، فقد فُعلت مجموعات التعليم في أكثر من ٤٠ بلدا.

٢٢ - وتشير البحوث إلى أنه، في السياقات المتضررة من النزاعات، يمكن أن يساعد توفير التعليم على نزع فتيل التوترات وبناء الثقة لدى عامة الناس، مع توفير مجال للأطفال لاكتساب مهارات ملموسة على التخفيف من حدة النزاع، والتعلم، والنمو في بيئة تنعم بالاستقرار^(٣٣). ومنذ عام ٢٠١٢، قامت اليونيسيف، إلى جانب شركاء وطنيين ودوليين، بإعداد واختبار برامج لبناء السلام والتعليم تركز على الوصول إلى الأطفال والشباب الملتحقين بالمدارس وغير الملتحقين بها، بتوفير التعليم المراعي لظروف النزاع من خلال التعليم النظامي والأنشطة على المستوى الفردي. وتستخدم في الوقت الراهن مجموعة أدوات جديدة للمراهقين للتعبير والابتكار في أربعة بلدان من أجل دعم تنمية المراهقين وكفاءاتهم كبنات سلام^(٣٤).

٢٣ - وتشكل الأزمات الإنسانية تهديدا كبيرا للحصول على التعليم، كما حدث مع تفشي مرض فيروس إيبولا في آزار/مارس ٢٠١٤، الذي أودى بحياة أكثر من ٩٠٠٠ شخص. وبسبب حالة الطوارئ، أُغلقت جميع المدارس في سيراليون وغينيا وليبيريا لعدة

(٣٠) انظر قرار الجمعية العامة ٢٩٠/٦٤.

(٣١) انظر، اليونسكو، *Education for All Global Monitoring Report, Education for All 2000-2015* (انظر الحاشية ١٣)، الصفحة ١٠٥.

(٣٢) المرجع نفسه.

(٣٣) انظر مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام، *Peace Dividends and Beyond: Contributions of Administrative and Social Services to Peacebuilding* (New York, 2012).

(٣٤) انظر www.adolescentkit.org.

أشهر، مما أثر على ٥ ملايين طفل في جميع المراحل، من مرحلة ما قبل الدراسة إلى المرحلة الثانوية. وعملت اليونيسيف بشكل وثيق مع وزارات التعليم والصحة والشركاء الرئيسيين، مثل مراكز الولايات المتحدة لمراقبة الأمراض والوقاية منها، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة إنقاذ الطفولة، على وضع بروتوكولات وطنية في البلدان الثلاثة لدعم إعادة فتح المدارس بأمان، وللمساعدة على الحد من انتشار الفيروس عن طريق تنظيم تدريب للمعلمين، واستخدام برامج الإذاعة، وتوفير فرص التعلم عن بعد.

٢٤ - ولا يزال ارتفاع معدلات الانقطاع عن الدراسة يشكل أيضا عائقا رئيسيا أمام تحقيق تعميم التعليم الابتدائي لجميع الأطفال، وتزيد بمعدل خمس مرات احتمالات أن يكون الأطفال الفقراء من بين ما يقدر بنحو ١٠٠ مليون طفل ينقطعون عن الدراسة مقارنة بغيرهم^(٣٥). وتشمل العوامل المساهمة في ذلك أن يكون الأطفال أكبر سنا بالنسبة لفهمهم بسبب التأخر في الالتحاق بالمدرسة؛ والتكاليف المباشرة للالتحاق بالمدارس؛ وقطع مسافات طويلة من البيت إلى المدرسة؛ والمشقة في الجمع بين العمل والدراسة؛ وعدم تسجيل المواليد^(٣٦). وهناك أيضا "تكلفة الفرصة البديلة"، حيث يمكن أن يكون عدم توفير التعليم الجيد بمثابة عامل "دفع" يؤدي إلى انقطاع الأطفال عن الدراسة ودخولهم إلى سوق العمل قبل بلوغ الحد الأدنى القانوني لسن العمل. وللتصدي لهذه التحديات، نجح البرنامج الدولي للقضاء على تشغيل الأطفال، على سبيل المثال، في العمل مع الحكومات على تطوير التدريب المهني، بما في ذلك للفتيات، بوصفه طريقة لمساعدة الأطفال على الانتقال إلى التعليم الرسمي^(٣٧). وفي تايلند، تدعم اليونيسكو مشروعا لمحو الأمية بواسطة الهاتف المحمول للأطفال غير الملتحقين بالمدارس لفائدة ٤٠٠٠ من أطفال المهاجرين وعديمي الجنسية والأقليات العرقية في ٦٠ مركز تعليم من أجل تعزيز الإلمام بالقراءة والكتابة باللغة الأم وتعليم الحساب من خلال الأجهزة المحمولة وألعاب التعلم الإلكتروني^(٣٨). وسلطت لجنة حقوق الطفل الضوء أيضا على الجانب المتعلق بالقدرة على التكيف، ودعت الدول إلى

(٣٥) اليونيسكو، *Education for All Global Monitoring Report 2015, Education for All 2000-2015* (انظر الحاشية ١٣).

(٣٦) انظر تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٤ (منشورات الأمم المتحدة، نيويورك)؛ ومعهد اليونيسكو للإحصاء واليونيسيف، تجديد الالتزام بوعده التعليم للجميع: نتائج من المبادرة العالمية المتعلقة بالأطفال خارج المدرسة (مونتريال، ٢٠١٥).

(٣٧) انظر منظمة العمل الدولية، "Combating child labour through education", International Programme on the Elimination of Child Labour, January 2008.

(٣٨) معلومات قدمتها اليونيسكو للإسهام في هذا التقرير.

تكييف نظام التعليم لكي يلائم أوضاع الأطفال والأسر الذين تعتمد أسباب عيشهم على الرعي وصيد الأسماك والتعدين والزراعة، على سبيل المثال^(٣٩). ودعت اللجنة الدول إلى معالجة الحواجز التي تعوق الحصول على التعليم، بما في ذلك معالجة البعد الجنساني لاستبقاء الطلاب. وبالنسبة إلى الفتيات، قد يتطلب هذا تعزيز القيم والمواقف الإيجابية إزاء تعليم البنات، وتوفير الحوافز من أجل التعويض عن تكاليف المدارس والفرص البديلة، ومعالجة مسألة زواج الأطفال والمسائل المتعلقة بحالات الحمل في أوساط المراهقات. وقام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتنشيط الجهود القطرية والإقليمية الرامية إلى توفير التثقيف الجنسي الشامل في بيئة تعليمية آمنة، وتمكين المراهقين من اتخاذ قرارات مستنيرة ومستقلة بشأن صحتهم الجنسية والإنجابية، بما في ذلك فيما يتعلق بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، في بلدان مثل أذربيجان والأرجنتين وكولومبيا ونيبال^(٤٠). والتثقيف الجنسي، باعتباره عنصراً مهماً من عناصر حق الطفل في الحصول على المعلومات، هو أيضاً جزء من استراتيجية اليونيسكو بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز التي يجري تنفيذها في أكثر من ٢٠ بلداً في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وتبين الترابط بين الصحة وتحقيق النتائج التعليمية^(٤١).

٢٥ - وفي إطار التصدي للتحديات التي تواجه فرص الحصول على التعليم، تعهدت بعض البلدان بتلبية الاحتياجات التعليمية للأطفال غير المتحقيين بالمدارس والشباب الذين لم يكملوا تعليمهم النظامي، عن طريق برامج بديلة وبرامج "الفرصة الثانية" وبرامج التعليم غير النظامي^(٤٢). ففي بنغلاديش، تساعد برامج المنظمة غير الحكومية، لجنة بنغلاديش للنهوض بالريف، في إلحاق الأطفال غير المتحقيين بالمدارس في منظومة التعليم الابتدائي وإعدادهم للانتقال للمستوى الثانوي، مما أسفر عن التحاق أكثر من ٩٧ في المائة من خريجي المدارس الابتدائية التابعة للجنة بنغلاديش للنهوض بالريف بمدارس ثانوية نظامية^(٤٣). ويُشكل توفير الدعم المالي للأطفال من الأسر الفقيرة استراتيجية رئيسية لهذا النهج.

(٣٩) انظر CRC/C/TZA/CO/3-5، الفقرة ٦٠.

(٤٠) صندوق الأمم المتحدة للسكان، *Operational guidance for comprehensive sexuality education* (New York, 2014).

(٤١) انظر www.unesco.org/new/en/hiv-and-aids/our-priorities-in-hiv/sexuality-education/east-and-southern-africa-commitment/.

(٤٢) اليونيسكو، *Education for All Global Monitoring Report 2015, Education for All 2000-2015*.

(انظر الحاشية ١٣).

(٤٣) R. Banerji, "Second chance programmes in South Asia", background paper for *Education for All Global Monitoring Report 2015*.

التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة

٢٦ - يشكل توفير الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة عاملاً أساسياً تبين أنه يحدث زيادة في نسبة التسجيل بالمدارس في المرحلتين الابتدائية والثانوية، ويعد ذلك من الأهداف الستة لإطار عمل دكاكار. ففي الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠١٢، حدثت زيادة تقارب الثلثين، أو أكثر من ١٨٤ مليون طفل، في التسجيل في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي في جميع أنحاء العالم^(٤٤). والعديد من الدول بصدد استحداث نهج متعدد القطاعات لتقديم خدمات الطفولة المبكرة، يشمل المبادرات المشتركة في مجالات الصحة والتغذية وحماية الأطفال والتعليم، مع تقديم الدعم للأسر ومقدمي الرعاية في الوقت نفسه.

٢٧ - وفي حين لا يوجد مسار أو نموذج واحد للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، ففوائد اتباع نهج متكامل موثقة توثيقاً جيداً. فقد قدمت مبادرة في جامايكا، على سبيل المثال، الدعم النفسي والاجتماعي من خلال القيام بزيارات لمنازل آباء الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من ٩ أشهر إلى ٢٤ شهراً والذين يعانون من الفقر أو توقف النمو. وكشفت الدراسة، بعد مرور ٢٥ سنة، أن إيرادات من تلقوا تلك الخدمات وهم أطفال تزيد بنسبة ٢٥ في المائة وأن احتمال ارتكابهم لجرائم يقل مقارنة بمن هم في مجموعة المقارنة المؤلفة من أقران لا يعانون من توقف نموهم^(٤٥). ويكفل للأطفال في كولومبيا الحصول على التغذية الكافية والتعليم في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي والرعاية الصحية الشاملة، مما أسفر عن إحراز تقدم في توفير الخدمات للأطفال دون الخامسة من ذوي الدخل المنخفض^(٤٦). إلا أن التنفيذ لا يزال متفاوتاً، ويخضع لما يبيده المحافظون ورؤساء البلديات من إرادة سياسية على الصعيد المحلي في كفاءة تقديم الخدمات. ولذلك، ينبغي أن يكون تطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وتوسيعه من أولويات الاستثمارات العالمية في مجال التعليم، لكون ذلك يعود بفوائد كبرى على مستوى النتائج التعليمية ومعالجة الأسباب الكامنة وراء الفقر وعدم المساواة.

(٤٤) اليونسكو، *Education for All Global Monitoring Report 2015, Education for All 2000-2015*. (انظر الحاشية ١٣).

(٤٥) المرجع نفسه.

(٤٦) المرجع نفسه.

توفير تعليم جيد جامع ومناسب للجميع

٢٨ - يُفهم عموماً أن عبارة التعليم الجيد تشير، في معناها المفاهيمي الأوسع، إلى "أركان التعليم الأربعة" (التعلم لكي نعرف، والتعلم لكي نعمل، والتعلم لكي نعيش معاً، والتعلم لكي نكون)^(٤٧). فحسبما هو مبين في المادة ٢٩ من الاتفاقية، يجب أن يُمكن التعليم كل طفل من استيعاب المنهاج الدراسي الأساسي والمهارات الضرورية للحياة.

٢٩ - وإكساب الأطفال القدرة على التعلم والمطالبة بحقوقهم بوصفهم أصحاب حقوق هو جزء لا يتجزأ من المنهاج الدراسي الجيد. ومن المسلم به في إعلان الأمم المتحدة للثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وفي خطة العمل للمرحلة الأولى من البرنامج العالمي للثقيف في مجال حقوق الإنسان، أن الثقيف في مجال حقوق الإنسان أمر أساسي لإعمال حقوق الإنسان وأنه يشكل أيضاً عنصراً أساسياً من عناصر التعليم الجيد. وشدد المقرر الخاص المعني بالحقوق في التعليم على أن اكتساب المعارف والمهارات في الرياضيات والعلوم واللغات ليس المرجح الوحيد لتحديد نوعية التعليم، وأنه ينبغي لقيم حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية، كإشراك الجميع والمشاركة، أن تتصدّر كل الاهتمامات المتعلقة بالتعليم الجيد^(٤٨). ويولي صندوق الأمم المتحدة للسكان اهتماماً خاصاً لاحتياجات المراهقات المستضعفات عن طريق تنفيذ مبادراته للعمل من أجل المراهقات وبرامج المتعلقة بزواج الأطفال في العديد من البلدان التي تعمل فيها الوكالة على توسيع نطاق مبادراتها لتعليم الفتيات في الأطر غير النظامية.

٣٠ - وتتولى اليونسكو تنسيق أعمال توسيع نطاق عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، الذي حقّق العديد من التجارب الناجحة، في ظل أن أهمية التعليم أصبحت أمراً معترفاً به على النحو الواجب في العديد من الاتفاقات الحكومية الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة^(٤٩). وفي أيار/مايو ٢٠١٢، اعتمدت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) سياسة في مجال التربية على حقوق الإنسان وحلّ النزاعات والتسامح، بما يتماشى مع الاتفاقية والبرنامج العالمي للثقيف في مجال حقوق

(٤٧) اليونسكو، "التعلم: ذلك الكثر المكنون"، تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتعليم في القرن الحادي والعشرين، مقتطفات (باريس، ١٩٩٦).

(٤٨) انظر: A/HRC/20/21.

(٤٩) انظر: اليونسكو، خارطة الطريق لتنفيذ برنامج العمل العالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة (باريس، ٢٠١٤)؛ متاح على الرابط: <http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002305/230514a.pdf>.

الإنسان، كي يتسنى تمكين الأطفال من معرفة حقوقهم وممارستها. ويجري أيضا إشراك الأطفال في المدارس التابعة للأونروا من خلال برلمانات المدارس المنتخبة التي تمثل التلاميذ^(٥٠).

٣١ - ويمثل التثقيف في مجال حقوق الإنسان مسألة أساسية في تقديم تعليم جيد لأنه يرتبط بالتجارب التي يعيشها الأطفال يوميا. فعندما تكون المناهج الدراسية مصممة للمساعدة على اكتساب المهارات الضرورية للحياة التي تسهم في إيجاد عمل في المستقبل وتمكين الفتيات، يستطيع الأطفال أن ينكبوا أكثر على التعلم وسيكونون على استعداد أفضل للقيام بدور فاعل في مجتمعاتهم المحلية ومجتمعاتهم الأوسع^(٥١). وقامت اليونسكو بدور قيادي في النهوض بالتثقيف في مجال المواطنة العالمية الذي يهدف إلى تمكين المتعلمين من جميع الأعمار من المشاركة والاضطلاع بأدوار فاعلة في مواجهة التحديات العالمية وإيجاد حلول لها^(٥٢).

تهيئة بيئة آمنة وصحية لتلائم الطفل

٣٢ - اعتمد عدد متزايد من البلدان، بما فيها أوغندا وتايلند ونيكاراغوا، نموذج المدرسة الملائمة للطفل التي توفر بيئة تعليمية آمنة وصحية تقدم الحماية وتقوم على إشراك الجميع ومراعاة الاعتبارات الجنسانية وعلى التسامح والكرامة، وتستدعي مشاركة التلاميذ والأسر والمجتمعات المحلية^(٥٣). وتشير تقديرات برنامج الأغذية العالمي إلى أنه في حين أن نسبة أطفال المدارس الذين يتلقون وجبات مجانية في البلدان المتوسطة الدخل تبلغ ما قدره ٤٩ في المائة، فإنها تبلغ ١٨ في المائة في البلدان المنخفضة الدخل. وذكرت دراسة للتغذية المدرسية، أنجزها برنامج الأغذية العالمي بشراكة مع البنك الدولي والشراكة من أجل نماء الطفل، أن ٣٨ بلدا زادت من التغذية المدرسية في إطار مواجهتها للأزمة منذ عام ٢٠٠٨، مؤكدة أهميتها كشبكة أمان اجتماعي^(٥٤).

٣٣ - وفيما يتعلق بحالات الطوارئ، تعالج الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ مسألة جودة التعليم بما حدّته من معايير دنيا تدعو إلى أمور منها إقامة مراحيض

(٥٠) معلومات قدّمها الأونروا للإسهام في هذا التقرير.

(٥١) انظر <http://learningforpeace.unicef.org/about/learning-for-peace>.

(٥٢) انظر اليونسكو، "Global citizenship education: preparing learners for the challenges of the 21st century" و UNESCO Clearinghouse on global citizenship education، المتاحة على الرابط www.unesco.org/new/en/global-citizenship-education؛ و "Global citizenship education: topics and learning objectives".

(٥٣) اليونسكو، *Education for All Global Monitoring Report, Education for All 2000-2015* (انظر الحاشية ١٣).

(٥٤) انظر www.wfp.org/content/state-school-feeding-worldwide-2013.

مستقلة للبنين والبنات توصلت من الداخل؛ والتوعية بمخاطر الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب؛ ووضع نُظم واضحة للإحالة في حالات التعرض للإيذاء أو العنف^(٥٥).

تقديم التدريب المناسب للمدرسين ودعمهم

٣٤ - يشكل تقديم التدريب المناسب للمدرسين ودعمهم أمراً أساسياً، حيث يترتب عن دعم المدرسين وجودتهم آثار مباشرة على التعلم، ومن شأن انخفاض نسب المدرسين إلى التلاميذ في الفصول الدراسية أن يعود بفوائد على كل من المدرسين والتلاميذ. ويتبين من تتبع الهدف ٦ من أهداف توفير التعليم للجميع المتعلق بجودة التعليم أن انخفاضاً في نسب التلاميذ إلى المدرسين قد طرأ على الصعيد العالمي بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥، بحدوث انخفاض في ٨٣ في المائة من البلدان المتاح بيانات عن التعليم الابتدائي فيها وعددها ١٤٦ بلداً^(٥٦). غير أن إحراز تقدم في التسجيل بالمدارس الابتدائية صاحبه على الأخص مواجهة بعض البلدان صعوبة في الحفاظ على قواها العاملة في التدريس. وبناء على التقديرات الحالية، لن يُمكن تحقيق تعميم التعليم الابتدائي دون توظيف المزيد من المدرسين، والمنطقة الأشد حاجة هي البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

٣٥ - وبالإضافة إلى ذلك، تبين الأدلة ضرورة توظيف مدرسين أكفاء، بمن في ذلك المدرسات والمدرسون من فئات مهمشة أخرى؛ وتأمين منح أجور منصفة والعمل في ظروف كريهة؛ والاستثمار في تدريب المدرسين؛ ووضع وتنفيذ مدونات لقواعد السلوك تتناول جميع أشكال العنف ضد الأطفال^(٥٧). وقد حاولت الحكومات التصدي للتحديات التي تواجه توزيع المعلمين بمختلف الطرق، بما في ذلك التوزيع الموجه مركزياً؛ وتقديم حوافز مثل الإسكان والاستحقاقات المالية وتعجيل الترقّي وتعيين مدرسين محليين^(٥٨). ففي سنغافورة،

(٥٥) انظر www.ineesite.org/en/minimum-standards.

(٥٦) انظر اليونسكو، *Education for All Global Monitoring Report, Education for All 2000-2015*. (انظر الحاشية ١٣).

(٥٧) مكتب الممثل الخاص للأمين العام بشأن العنف ضد الأطفال، "التصدي للعنف في المدارس: منظور عالمي: سد الفجوة بين المعايير والممارسات" (نيويورك، آذار/مارس ٢٠١٢).

(٥٨) A. Chudgar and T. Luschei, "Evolution of policies on teacher deployment to disadvantaged areas", (٥٨) .background paper for the *Education for All Global Monitoring Report, Education for All 2000-2015*

على سبيل المثال، يحصل تلاميذ المدارس الثانوية المتفوقون على منح شهرية وهم لا يزالون في المدرسة مقابل الالتزام بالتدريس لمدة ثلاث سنوات بعد تخرجهم^(٥٩).

٣٦ - وتبين أيضا أن تقديم الدعم المحدد الأهداف في المدارس يرفع من كفاءة المعلمين على نحو أكثر اتساقا، وذلك من خلال برامج، كالحملة العالمية المعنونة "إعادة كتابة المستقبل" والتي تشرف عليها منظمة إنقاذ الطفولة، لتدريب ودعم المدرسين في البلدان المتضررة من النزاعات^(٦٠). ويمكن أن يؤدي الاستخدام المبكر للتكنولوجيات في تقديم التدريب أثناء الخدمة وفي إطار فرص مواصلة التطوير المهني، ودعم التدريس في الفصول الدراسية، إلى زيادة حفز المدرسين وإبقائهم مزاولين للمهنة، كما يتبين من الجهود التي تبذلها اليونسكو في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

التقييم القائم على الحقوق وقياس النتائج

٣٧ - يتسم تقييم نتائج التعلم بالتعقيد، ويتطلب إيلاء مزيدا من الاهتمام على الصعيدين الوطني والعالمي. وقد ازداد عدد البلدان التي تجري تقييمات وطنية زيادة كبيرة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٣^(٦١). غير أن العديد من البلدان يفتقر إلى وجود تقييمات وطنية شاملة منتظمة سليمة. وحتى التقييمات المتكاملة تواجه تحديات، مثل إرهاق المدرسين والمغالاة في أهمية مهارات الأطفال في القراءة والكتابة والرياضيات على حساب المهارات الحياتية الأخرى. وتُعد كفاءة خلو التقييمات من أي تحيز ضمني أو ثقافي مسألة أخرى تواجهها بعض البلدان، حيث تبين أن الاختبارات تحايي ضمنا أطفال الفئات المهممة على حساب الأطفال المهمشين^(٦٢).

٣٨ - وفي الآونة الأخيرة، شهدت التقييمات المجرأة بقيادة مواطنين والمهادفة إلى تعزيز السياسات والممارسات التعليمية انتشارا حادا. تمتطوعين إلى إجراء مسح للأسر المعيشية في

(٥٩) انظر OECD، "Building a high-quality teaching profession: lessons from around the world"، background report for the International Summit on the Teaching Profession (Paris, 2011).

(٦٠) انظر: Save the Children، F. Hardman، Institute for Effective Education، University of York، "A review of Save the Children's global teacher support and development interventions".

(٦١) انظر اليونسكو، Education for All Global Monitoring Report، Education for All 2000-2015، (انظر الحاشية ١٣).

(٦٢) انظر، على سبيل المثال، تقارير اليونسكو العالمية لرصد التعليم للجميع، المتاحة على الرابط لتالي: <http://www.unesco.org/new/ar/education/themes/leading-the-international-agenda/efareport/>

بعض البلدان النامية^(٦٣). ففي الهند، تُقيّم المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات لدى البنات والبنين من أجل التقرير السنوي لحالة التعليم، الذي أطلقته في البداية منظمات أهلية في عام ٢٠٠٥^(٦٤). ويمكن أن ينشأ عن اتباع نهج تشاركية في التقييم، بما في ذلك النهج التي تُشرك مواطنين وجهات معنية أخرى إشراكا مباشرا، زيادة المشاركة في العملية التعليمية. غير أن المشاركة وحدها قد لا تؤدي إلى تحسين النتائج التعليمية للأطفال.

جيم - احترام حقوق الأطفال في البيئة التعليمية

احترام الهوية

٣٩ - أكدت لجنة حقوق الطفل أن الأطفال لا يفقدون حقوقهم الإنسانية بمجرد عبورهم أبواب المدارس^(٦٥). ففي المادتين ٢٩ و ٣٠ من الاتفاقية، على سبيل المثال، هناك إقرارٌ بحق الأطفال في أن يكون لهم هويتهم الثقافية ولغتهم وقيمهم الخاصة بهم. وظل هذا الأمر يمثل تحديا مستمرا للعديد من الفئات المهمشة من الأطفال، بمن فيهم أطفال الشعوب الأصلية والأطفال المنتمين إلى فئات أقليات عرقية. فالعديد من أطفال هذه الفئات المهمشة لا يتسنى لهم الحصول على بيئة تعليمية تكون شاملة، ويتيسر لهم فيها التعلم بلغتهم وفي بيئتهم الثقافية الخاصة بهم. وبما أن التهميش غالبا ما يكون على أساس الهوية، فإن حق الطفل في أن تكون هويته موضع احترام في أي بيئة تعليمية يمكن أن يتطلب اتخاذ تدابير محددة. ففي بعض بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، اعتمدت سياسات متعلقة باللغة الوطنية تحترم لغات الشعوب الأصلية، وأنشئت كليات لتدريب مدرسين ثنائيي اللغة وبُدئ بتعليم ثنائي اللغة على المستوى الابتدائي^(٦٦).

حق الطفل في المشاركة

٤٠ - يتضمن الحق في التعليم أيضا ضرورة أن تكون المدارس ملائمة للطفل، في أكمل معانيها، بما في ذلك فيما يتعلق بالمادة ١٢ من الاتفاقية، التي يُقرُّ فيها بتطور قدرات الأطفال

(٦٣) اليونسكو، *Education for All Global Monitoring Report, Education for All 2000-2015* (انظر الحاشية ١٣)، الصفحتين ١٩١ و ١٩٢.

(٦٤) انظر www.prathamusa.org/programs/aser؛ وأيضا اليونسكو، *Education for All Global Monitoring Report, Education for All 2000-2015* (انظر الحاشية ١٣) الصفحة ١٩٢.

(٦٥) انظر لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم ١ المتعلق بأهداف التعليم، الفقرة ٨.

(٦٦) انظر، على سبيل المثال، اليونسكو، *Improving the quality of mother tongue-based literacy and learning: case studies from Asia, Africa and South America* (Bangkok, 2008).

على التعبير عن آرائهم وضرورة إيلاء هذه الآراء الاعتبار الواجب وفقاً لسن الطفل ونضجه. وينبغي أن تُشجّع المدارس، في إطار عملية تعلم وتجربة أعمال الحقوق، على مشاركة الطفل في الحياة المدرسية؛ وإنشاء التجمعات المدرسية ومجالس الطلاب؛ والتثقيف عن طريق الأقران والتوجيه المتبادل فيما بين الأقران؛ ومشاركة الأطفال في الإجراءات التأديبية المدرسية.

احترام النزاهة والأمان من العنف

٤١ - وفقاً للمادة ١٩ من الاتفاقية، فللأطفال الحق في أن يشعروا بالأمان وفي عدم التعرّض للعنف في جميع الأماكن، بما في ذلك في المدرسة وفي الطريق إلى المدرسة ومنها. إلا أن التقديرات تشير إلى أن ٢٤٦ مليون طفل يتعرضون للعنف في المدرسة كل سنة. وتشير أدلة مستقاة من اليونيسكو ومن مبادرة الأمم المتحدة المتعلقة بتعليم البنات أن العنف الجنساني ظاهرة عالمية تؤثر على الفتيان والفتيات على السواء^(٦٧). ولا تزال الاعتداءات التي تتعرض لها الفتيات الساعيات إلى الحصول على التعليم تمثل مشكلة في هذا الصدد^(٦٨).

٤٢ - ويعكس العنف في المدارس القواعد الاجتماعية الأساسية فيما يخص السلطة، والأدوار المتوقعة لكل جنس من الجنسين، وهو يقوض بشكل خطير الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة تعليمية تتصف بالسلامة والشمول والإنصاف^(٦٩). فقد يعمد المدرسون إلى تهديد طلاب بإعطائهم تقديرات سلبية لتناجهم المدرسية أو برفض منحهم شهادة مدرسية، وهي ممارسة معروفة باسم "الجنس مقابل الدرجات"^(٧٠). ويكون الأطفال في بيئات النزاع وحالات الطوارئ والأطفال المنتمون إلى فئات مهمشة معرضين بشدة لخطر العنف وعواقبه الطويلة الأجل^(٧١).

(٦٧) انظر مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات، "School-related gender-based violence is preventing the achievement of quality education for all" (March 2015), pp. 2-3; and M. Dunne et al., *Gendered School Experiences: The Impact on Retention and Achievement in Botswana and Ghana* (United Kingdom Department for International Development, London, 2005).

(٦٨) انظر مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات، *Background paper on attacks against girls seeking to access education*، متاحة على الرابط التالي: www.ohchr.org/Documents/Issues/Women/WRGS/Report_attacks_on_girls_Feb2015.pdf

(٦٩) Plan International, *A girl's right to learn without fear: working to end gender-based violence at school* (Woking, United Kingdom, 2013).

(٧٠) L. Antonowicz, "Too often in silence" a report on school-based violence in West and Central Africa (UNICEF and others, March 2010), p. 5.

(٧١) انظر S. Walker and others, "Child development: risk factors for adverse outcomes in developing countries" *The Lancet*, vol. 369, No. 9556 (2007).

٤٣ - وترفض لجنة حقوق الطفل، في تعليقها العام رقم ٨ المتعلق بحقوق الطفل في الحماية من العقوبة البدنية وغيرها من ضروب العقوبة القاسية أو المهينة ورقم ١٣ المتعلق بحقوق الطفل في الأمان من جميع أشكال العنف، أي تبرير للعنف والإذلال كأشكال لعقاب الأطفال، بما في ذلك العقوبة البدنية. ومع ذلك، فلا يتجاوز عدد البلدان التي حظرت العقوبة البدنية في المدارس ١٢٤ بلدا حتى تاريخه. وفي الاتحاد الأوروبي، فحتى تاريخه، لم يسن سوى ١٩ دولة من دوله الأعضاء، البالغ عددها ٢٨ دولة، تشريعات تحظر العقوبة البدنية صراحة^(٧٢). فلا بد من وضع نهج ملائمة للأطفال في الانضباط المدرسي وإدارة الصفوف تدعم بيئة تعلم توفر الحماية.

٤٤ - كما يشكل تسلط الأقران، سواء أكان تسلطا بدنيا أو لفظيا أو نابعا من علاقة تسلطية، مشكلة متزايدة خاصة بالحماية تؤثر، في بعض الأحيان، على فئات ضعيفة محددة، بما فيها الأطفال ذوى الإعاقة؛ والأطفال المتأثرون بالهجرة؛ وطالبو اللجوء أو اللاجئين؛ وأطفال الشعوب الأصلية أو الأقليات الإثنية أو العرقية أو اللغوية أو الثقافية أو الدينية؛ والمثليات، والمثليون، ومزدوجو الميل الجنسي، ومغايرو الهوية الجنسانية، وحاملو صفات الجنسين من الأطفال والشباب. وتؤكد اللجنة أن المدرسة التي تسمح بالاضطهاد أو غيره من ممارسات العنف أو النبذ ليست مدرسة تستوفي شروط المادة ٢٩ (١)^(٧٣). ويدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان العمل مع الشباب والفتيان فيما يخص حقوق المرأة والفتاة ومن خلال الدعوة وتنفيذ التثقيف الجنسي الشامل^(٧٤).

٤٥ - وقد اضطلع بعدد من الأنشطة البرنامجية المبتكرة، التي تهدف إلى منع العنف والتصدي له في بيئات محلية. فعلى سبيل المثال، تعمل منظمة "رفع الأصوات" (Raising Voices)، وهي منظمة لا تستهدف الربح مقرها في كمبالا، من أجل منع العنف ضد النساء والأطفال، وقد وضعت مجموعة أدوات مدرسية جيدة تهدف إلى الحد من العنف البدني الذي يمارسه موظفو المدارس ضد الطلاب في المدارس الابتدائية، من خلال مساعدة المدرسين على إشاعة ثقافة مدرسية وأساليب تأديبية إيجابية وخالية من العنف^(٧٥).

(٧٢) انظر www.endcorporalpunishment.org/assets/pdfs/briefings-regional/EU%20briefing%20May%202015%20FINAL.pdf

(٧٣) انظر لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم ١ المتعلق بأهداف التعليم، الفقرة ٨.

(٧٤) معلومات قدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان للإسهام في هذا التقرير.

(٧٥) انظر <http://raisingvoices.org/good-school/>

وفي هندوراس، وضعت وزارة التعليم أنظمة مدرسية للحد من جميع أشكال العنف ومنعها في مراكز التعليم من أجل معالجة مسألة العنف العام ضد الأطفال، بما في ذلك في المدارس وحولها.

حماية المدارس من الهجمات

٤٦ - في السياقات المتضررة من النزاعات المسلحة، تشكل الهجمات على المدارس انتهاكا جسيما بحق الأطفال. بموجب قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٩٩٨ (٢٠١١)، وهي تقتضي الرصد والإبلاغ الإلزاميين إلى مجلس الأمن عند وقوعها. وكما لوحظ في تقرير عام ٢٠١٤ السنوي لمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، فإن الحق في التعليم غالبا ما يتأثر تأثرا شديدا بالهجمات على المدارس، وبالاستخدام العسكري الواسع النطاق لها، وبالاعتداءات والتهديدات بالاعتداء على المعلمين (انظر [A/HRC/28/54](#)). وأصدر كل من مكتب الممثلة الخاصة، واليونسكو، واليونسيف، ومنظمة الصحة العالمية، مذكرة توجيهية بشأن الهجمات على المدارس والمستشفيات بغية تعزيز رصد تلك الانتهاكات والإبلاغ عنها والتصدي لها^(٧٦). ودعا كل من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والمبعوث الخاص للأمم المتحدة للتعليم العالمي، والمقرر الخاص المعني بالحق في التعليم، ولجنة حقوق الطفل، واليونسيف، واليونسكو، والتحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات، جميعاً إلى تعزيز تدابير المساءلة الرامية إلى حماية المدارس من الهجمات، بما في ذلك إيضاح الحظر في القانون الوطني، وتدريب الضباط العسكريين على التزامهم بعدم استخدام المدارس، ومحكمة الأفراد الذين لهم علاقة بالهجمات على المدارس، أو المسؤولين عنها. وفي حالات الطوارئ، تقتضي المعايير الدنيا للشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ التقليل إلى أدنى حد من استخدام المرافق التعليمية كملجئ مؤقتة، حيث تنص على عدم استخدامها إلا كملجئ مؤقت، وبالتفاهق على تاريخ إعادة المؤسسة التعليمية إلى مهمتها الأصلية.

٤٧ - وبذلت جهود كبيرة لحماية حق الأطفال في التعليم على الصعيد القطري في مجال التصدي للهجمات على المدارس. فخلال النزاع في نيبال، على سبيل المثال، أطلقت مجتمعات محلية، بدعم من اليونسيف، مبادرة بعنوان "المدارس بوصفها مناطق سلام"، ضمت جهات سياسية فاعلة وجماعات مسلحة بصورة أكثر مباشرة من خلال إبرام اتفاقات بشأن احترام مدونة قواعد السلوك التي وضعت على مستوى المدارس والقرى والمناطق.

(٧٦) انظر (2011) [S/RES/1998](#)؛ ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، "Protect schools and hospitals: guidance note on Security Council resolution 1998" (May 2014).

وأثّرت الدعوة المستمرة إلى إنفاذ مدونة قواعد السلوك انخفاضاً في عدد عمليات إغلاق المدارس وانخفاضاً في عدد حالات إساءة استخدام المدارس من جانب أطراف النزاع^(٧٧).

خامساً - سبل المضيّ قدماً

٤٨ - يمكن أن تُعد التوصيات التالية إطاراً مرجعياً عاماً لاستمرار عمل الحكومات، بالتعاون مع الأطفال ومع مجتمعاتهم المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وآليات الأمم المتحدة والآليات الإقليمية ذات الصلة، وغيرها من آليات حقوق الإنسان ذات الصلة، وكذلك مع مفوضية حقوق الإنسان، واليونيسيف، واليونسكو، وسائر كيانات الأمم المتحدة، على مواصلة تعزيز أعمال الحق في التعليم:

تعزيز الحق في التعليم في الأطر القانونية والسياساتية والتنظيمية الوطنية

٤٩ - لا يزال الحق في التعليم للعديد من الأطفال هشاً في أحسن الأحوال، ولا بد من ضمانه وكفالة قابلية تنفيذه في الأطر القانونية الوطنية. وهذا يتطلب وجود أطر قانونية وسياساتية وطنية قوية تضع الأساس اللازم وتحدد الشروط اللازمة لتوفير التعليم الجيد واستدامته. وعلاوة على ذلك، فإن الصكوك القانونية الفعالة يجب أن تعالج الأبعاد المتعددة لعدم المساواة، ولا سيما للأشخاص الذين تخلّفوا كثيراً. كما يجب أن تضمن هذه التشريعات حق الطفل في الأمان من جميع أشكال العنف، وأن تتيح للأطفال المستحقين بموجب القانون الوطني الحصول على جبر الضرر الناجم عن انتهاك حقوقهم^(٧٨) ومن الضروري أيضاً ضمان توفير ما يكفي من الموارد البشرية وموارد الميزانية لكفالة الإنفاذ الفعال ورصد التقدم المحرز^(٧٩).

(٧٧) انظر <http://resourcecentre.savethechildren.se/sites/default/files/documents/4541.pdf>

و www.protectingeducation.org/sites/default/files/documents/schools_as_zones_of_peace_szop_education_for_stabilization_and_peace_building_in_post-conflict_nepal.pdf

(٧٨) على سبيل المثال، يشير المقرر الخاص إلى القضية ذات الأهمية التاريخية التي بنت فيها المحكمة العليا للولايات المتحدة، وهي قضية براون ضد مجلس التعليم (1954) *Brown v. Board of Education* التي أُنعت رسمياً الفصل العنصري في المدارس، والتي وفرت فيما بعد الأساس القانوني للطعن في عدم المساواة العنصرية. انظر [A/HRC/23/35](http://www.unhcr.org/refugees/2013/05/15-A/HRC/23/35).

(٧٩) انظر مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال، *Tackling violence in schools: a global perspective — bridging the gap between standards and practice* (New York, March 2012), p. 47

٥٠ - وذكر المقرر الخاص في تقريره لعام ٢٠١١ عن تعزيز تكافؤ الفرص في التعليم أن وجود إطار تنظيمي قوي بخصوص نظامي التعليم العام والخاص مرتكز على مبدأ تكافؤ الفرص يوفر الدعامة الأساسية لوضع مجموعة كاملة من البرامج والسياسات الرامية إلى ضمان تكافؤ الفرص (انظر A/HRC/17/29، الفقرة ٧٢). وشدد على أنه يجب إيلاء ما يشوب الحصول على التعليم من فوارق اعتباراً خاصاً، ويجب أن تلي التدابير السياسية الحاجة إلى إتاحة التعلّم للفئات الأكثر تهميشاً واستضعافاً.

تقوية وإدماج آليات المساءلة والرقابة على كل المستويات، لفئات تشمل مقدمي التعليم الخاص

٥١ - آليات المساءلة والرقابة ضرورية لتتبع نتائج التعلّم، وعدم المساواة في سبل الحصول على التعليم، ومعدلات إتمام التعليم، والتخصيص الفعال للموارد، وأداء المعلم، والجوانب الأخرى للتعليم الجيد^(٨٠). ومثلما أوصت به اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فيجب على الدول الأطراف أن تراقب التعليم عن كثب - بما في ذلك كل السياسات والمؤسسات والبرامج وأنماط الإنفاق والممارسات الأخرى ذات الصلة - حتى تكشف أي تمييز بحكم الواقع، وتتخذ التدابير لتصحيحه. وينبغي تفصيل البيانات التعليمية وفق أسس التمييز المحظورة^(٨١). وينبغي إدراج الحق في التعليم في التشريعات واللوائح، وينبغي، حيثما وُجدت تشريعات ولوائح من هذا القبيل، إنشاء آليات مراعية للطفل لإسداء المشورة وتقديم الشكاوى والإبلاغ^(٨٢). ويشمل ذلك تقوية آليات المساءلة المجتمعية، مثل مجالس إدارة المدارس ورابطات الوالدين والمعلمين ونقابات المعلمين، لجعلها أكثر فعالية في الإسهام في التعليم الجيد. وينبغي الاضطلاع أيضاً بتدريب القضاة والمحامين وبناء قدراتهم في مجال معالجة الشكاوى. وينبغي تخويل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأمناء مظالم الأطفال رصد الشكاوى والتحقيق فيها ومتابعة التقدم المحرز بشأنها. ويجب أن تحظى هذه المهام بالتمويل المناسب، تمشياً مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس)^(٨٣).

(٨٠) انظر اليونسكو، *Education for All Global Monitoring Report 2009, Overcoming Inequality: Why Governance Matters* (Paris, 2008).

(٨١) لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٣، الفقرة ٣٧.

(٨٢) انظر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال والمقررّة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية، "Safe and child sensitive counselling, complaint and reporting mechanisms to address violence against children" (September 2012), p. 22.

(٨٣) قرار الجمعية العامة ٤٨/١٣٤، المرفق.

تحسين الجودة ورصدها

٥٢ - يقتضي إعمال الحق في التعليم أن تقوم الدول والمجتمع الدولي ككل بكفالة ألا يترك أي طفل المدرسة بدون أن يكون مؤهلاً لمواجهة تحديات الحياة. ويقتضي توفير التعليم الجيد لجميع الأطفال أن يتعلموا القراءة والكتابة، والعلوم، والرياضيات، والتكنولوجيا. بيد أنه يجب أيضاً تعليم الأطفال مهارات الحياة الضرورية لاتخاذ قرارات متوازنة؛ وتسوية التفاعلات بطريقة سلمية؛ وبناء أسلوب حياة صحي، وعلاقات اجتماعية جيدة، والمسؤولية، والتفكير النقدي، والمواهب الإبداعية، وغير ذلك من القدرات التي ستتيح لهم تحقيق ما يختارونه في الحياة.

٥٣ - ومن الضروري وجود إطار مشترك على المستويين الوطني والدولي يعرف ويقيس ويرصد جودة التعليم. وينبغي رصد نتائج التعلم من خلال تقييمات وطنية وإقليمية. ويجب التعرف على الفجوات في التعلم والإنجاز ومعالجتها من خلال تدخلات محددة الأهداف بحيث يتمتع جميع الأطفال، بمن فيهم أكثرهم تهميشاً واستضعافاً، بتعليم جيد.

تحسين الحصول على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة

٥٤ - للأطفال الحق في تلقي الدعم الذي يحتاجه نموهم، وتبين الأدلة أن الاستثمار في التعلم والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة يحقق عائداً هائلاً من حيث النتائج الصحية والتعليمية وغيرها من النتائج المتصلة برأس المال البشري في مرحلة لاحقة^(٨٤). وقد زاد معدل الالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي، ولكن بصورة غير عادلة يعود نفعها بشكل غير تناسبي على الأطفال في المناطق الحضرية الأغنى. ومن الأهمية بمكان توسيع نطاق الاستفادة من النماء والرعاية والتعليم قبل الابتدائي، سواء كان نظامياً أو غير نظامي، في مرحلة الطفولة المبكرة، من أجل تعزيز نتائج التعلم المتصل بالنماء والحد من أوجه الظلم.

توسيع نظم الحماية الاجتماعية الشاملة والمتكاملة

٥٥ - لا تزال السياسات والممارسات التمييزية، إلى جانب علاقات القوة غير المتساوية، تؤدي إلى إبعاد الفتيات والفتيان الأشد تهميشاً عن الحصول على التعليم الجيد. وتؤكد خبرات الأطفال المهمشين الضرر الذي يمكن أن تلحقه السياسات السيئة في الكثير من البلدان. وقد داومت سلطات التعليم على التمييز ضد أطفال المجتمعات المحلية المهمشة، حيث تحرمهم من حقهم في التعليم. ومن الأهمية بمكان التصدي للأسباب الجذرية للتمييز والفقير

(٨٤) انظر: اليونسكو، *Education for All Global Monitoring Report, Education for All 2000-2015*، (انظر الحاشية ١٣).

من أجل إيجاد أساس لاستفادة جميع الأطفال على قدم المساواة من البرامج التعليمية. وسياسات وبرامج الحماية الاجتماعية القوية ضرورية لتحقيق العدالة للأطفال، وهي أيضا حجر الأساس للتنمية البشرية والاقتصادية الوطنية. وقد أدت التفاوتات الراسخة، إلى جانب الاتجاهات الأخيرة، إلى تسليط الضوء على أهمية شمول الجميع واتباع نهج متكامل. والواقع أن نظم الحماية الاجتماعية المتكاملة، التي تتبع نهجا متعدد القطاعات وتستثمر في النظم الوطنية المستدامة، هي الأقدر على تعزيز قدرة الأطفال على الصمود أمام المخاطر التي تهدد صحتهم ورفاههم، وهو ما يسهل وقوعه في سياق الفقر وتغير المناخ والأوبئة والتراعات والتحول الحضري^(٨٥).

توافر التعليم الجاني الجيد وسهولة حصول جميع الأطفال عليه

٥٦ - يجب على الدول كفالة أن تتوفر للجميع سبل الحصول على التعليم الجيد الجاني، على الأقل في المرحلة الابتدائية. وفي حين أن الدول ليست ملزمة بتوفير التعليم بنفسها، فإن جميع الدول تقريبا لديها نظم تعليمية واسعة مموله ومدارة حكوميا، بالرغم من أن التعليم لا يزال يتلقى حصة غير كافية من الإنفاق الحكومي في بلدان كثيرة. والمقياس الإرشادي لميزانية التعليم الذي حددته مبادرة المسار السريع لخطة توفير التعليم للجميع (المعروفة حاليا باسم الشراكة العالمية من أجل التعليم) هو ٢٠ في المائة من مجموع الميزانية. وثمة قبول واسع النطاق بهذا المقياس كهدف معقول، لا سيما في البلدان التي توجد بها أعداد كبيرة من الأطفال في سن المدارس ومعدلات التحاق منخفضة. بيد أن بعض البلدان تخصص أقل من ١٠ في المائة من ميزانيتها للتعليم^(٨٦). ويضاف إلى ذلك أن الموارد المخصصة للتعليم كثيرا ما تعود بالنفع بشكل غير متناسب على أغنى الأطفال. ويتطلب أيضا تمويل التعليم كجزء من المساعدات الإنسانية اهتماما عاجلا. فالبلدان المتأثرة بالتراعات هي تلك التي حادت أكثر من غيرها عن بلوغ النتائج التعليمية الأساسية، غير أن التعليم هو أحد أقل القطاعات حظا من التمويل في عملية إطلاق النداءات الإنسانية، حيث يتلقى حاليا حوالي ٢ في المائة من إجمالي المساعدات^(٨٧). وثمة حاجة إلى تقييم مدى إسهام توزيع الموارد التعليمية في تحقيق

(٨٥) انظر www.unicef.org/socialprotection/framework/files/Social_Protection_Strategic_Framework_7Mar12_low_res.pdf

(٨٦) من بين ٢٤ بلدا منخفض الدخل توجد بيانات عنها، خصصت ٥ بلدان فقط أكثر من ٢٠ في المائة من الميزانية الحكومية للتعليم. انظر، UNICEF, The Investment Case for Education and Equity (New York, 2015), pp. 49-50.

(٨٧) انظر: اليونسكو، *Global Monitoring Report 2012: Financing Education for All* (باريس، ٢٠١٢)، الصفحة ١٥١. وانظر أيضا - "Education cannot wait: financing education in emergencies - Global Education Cluster،

نتائج عادلة للأطفال وإلى أي حد يمكن تعديل هذا التوزيع وفقا لذلك، بحيث يتم توجيه الموارد إلى المجالات التي هي في أشد الحاجة إليها. ومن الممكن تحقيق ذلك عن طريق تتبع سياسات الإنفاق وتقديم التقارير بشأنها من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة، مع الإقرار بالحاجة إلى اعتماد تدابير خاصة تستهدف التصدي لانعدام العدالة في الحصول على التعليم وفي جودته.

منع العنف في المدارس وحولها والتصدي له

٥٧ - يجب على الدول تزويد الأطفال بإمكانية الوصول إلى خدمات المشورة المشمولة بالسرية وآليات التظلم والإبلاغ في حالة تعرضهم للعنف في المدرسة. وبالمثل، يجب أن يكون بوسع موظفي المدارس اكتشاف حالات العنف، ويتعين أن يوجد بروتوكول واضح للاتصال بالشرطة والسلطات الأخرى في حالة وقوع حوادث عنف جسيمة^(٨٨). ويجب وضع خارطة طريق من أجل مكافحة أفضل للعنف الجنساني المتعلق بالمدارس بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء^(٨٩). ومن الضروري أيضا تعزيز البحوث وتوحيد نظم البيانات بشأن جميع أشكال العنف ضد الأطفال، بما في ذلك العنف والتهريب البدني والنفسي والجنسي والجنساني. وحيثما لا يكون العنف البدني محظورا فعليا في التشريعات الوطنية، فيجب على الدول سن وإنفاذ تشريعات بشأن حماية الأطفال، وتدريب المعلمين ومسؤولي المدارس على استعمال تدابير تأديبية إيجابية قائمة على الحقوق.

حماية المدارس من العنف والهجمات

٥٨ - حيث أن أكثر من ٥٠ في المائة من الأطفال غير الملحقين بالمدارس يعيشون في بلدان متأثرة بالتراعات، فمن الضروري اتخاذ تدابير فورية لحماية الحق في التعليم للأطفال الذين يعيشون في أوضاع تكتنفها التراعات والطوارئ^(٩٠). وفيما يتعلق بالهجمات على المدارس، يُهاب بالدول اتخاذ إجراءات حاسمة فورية ضد من يتمادى في ارتكاب هذه

http://educationcluster.net/?challenges and opportunities” (6 June 2013
.get=001687%7C2014/06/Education-Cannot-Wait-2013-Analysis.pdf

(٨٨) مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال، *Tackling violence in schools: a global perspective - bridging the gap between standards and practice* (New York, March 2012), pp. 40

(٨٩) اليونسكو، *Education for All Global Monitoring Report, Education for All 2000-2015* (انظر الحاشية ١٣)، الصفحات ١٨٩-٢١٧ (الهدف ٦، جودة التعليم).

(٩٠) انظر اليونسيف، *The investment case for education and equity* (New York, 2015).

الانتهاكات، بوسائل من بينها استعمال آليات العدالة الوطنية والدولية والمحاكم الجنائية المختلطة، بهدف وضع حد للإفلات من العقاب^(٩١). وينبغي أيضا توعية موظفي المدارس والطلاب بحظر احتلال المدارس أو استعمالها أو مهاجمتها، بما في ذلك سبل الإبلاغ عن الانتهاكات عن طريق آلية الرصد والإبلاغ بشأن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، حيثما ينطبق ذلك.

تقوية الشراكات

٥٩ - توفر أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ فرصا وتحديات جديدة تتعلق بإعمال الحق في التعليم ستقتضي تعاوننا مبتكرا. وقد حققت الشراكات الحالية، مثل مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات، والشراكة العالمية من أجل التعليم، واتلاف الأعمال العالمي من أجل التعليم، ومبادرة التعليم أولاً العالمية، نتائج ذات شأن في تحسين حصول الفتيات والفتيات المهمشة الأخرى على التعليم، ويجب تقويتها.

٦٠ - وثمة إمكانات هائلة لتسخير الموارد القائمة داخل المؤسسات التعليمية من أجل كفالة الحصول على التعليم وتعزيز جودته. وللشراكات مع القطاع الخاص والجامعات قدرة واسعة على إجراء الأبحاث النظرية وذات التوجه العملي التي يمكن أن تدعم إنشاء أطر لرصد جودة التعليم على الصعيد المحلي. وينبغي أيضا إقامة شراكات من أجل تقوية التعاون عن طريق الإنترنت، والتعلم عن بعد، وغير ذلك من الابتكارات، مع الاهتمام بنهج قائم على حقوق الإنسان. وأخيرا، ينبغي توجيه تقوية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب لأغراض تنمية القدرات والبحوث والرصد والتقييم نحو معالجة العناصر البالغة الأهمية لإعمال الحق في التعليم، مثل تحقيق العدالة في الحصول على التعليم، وتحسين الجودة، وتوثيق الممارسات الجيدة.

(٩١) انظر قرار مجلس الأمن ١٩٨٨ (٢٠١١).